

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

- وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
- وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
- وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى قانون إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة الإسكان والتعمير ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة استصلاح الأراضي ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

- ١ - تنقل إلى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها، الاختصاصات التي تباشرها حالياً وزارة الإسكان وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات الآتية :
 - تقسيم الأراضي المعدة للبناء .
 - تنظيم وتوجيه أعمال البناء .

- تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .
- تعبئة واستكمال المباني .
- هدم المباني غير الآيلة للسقوط .
- نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين .
- نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها .
- فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .
- المصاعد الكهروبائية .
- المساكن الشعبية والإشراف عليها .
- ضريبة الأرض الفضاء .
- النظافة العامة .
- تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .
- صرف المتخلفات السائلة .
- التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر .
- إشغال الطرق والميادين العامة .
- الموارد العامة للمياه اللازمة للشرب والاستعمال الآدمي .
- الحيوانات .
- المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .
- تنظيم الإعلانات .

- المحال العامة .
- أملاك الميرى الحرة .
- الملاهى .
- تسجيل مقاولى القطاع الخاص .
- الباعة الجائلين .

٣ - ويستبدل بعبارتى وزارة الإسكان ، ووزير الإسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة .

(المادة الثانية)

ينقل من وزارة الإسكان إلى الوحدات المحيية المختصة ، العاملون القائمون على الأنشطة التى نقلت إلى المحاييات وفقا لأحكام المادة السابقة ، ويتم نقلهم بحالائهم ودرجاتهم وأوضاعهم ومزاياهم الوظيفية بالاتفاق بين وزير التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الأراضى والوزير المختص بالحكم المحلى .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٤٠٢ (١٠ يونيو سنة ١٩٨٢)